المسانيد

نشأتها، وأنواعها، وطريقة ترتيبها

الدكتور دخيل بن صالح اللحيدان
قسم السنة - كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[1].

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً ﴾[2].

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾[3]، أما بعد:

فإن المسانيد من أوائل المؤلفات المخصوصة الأصيلة في تدوين الحديث النبوي، حيث تعتبر بمثابة موسوعات حديثية جليلة القدر جَمَّة النفع، ولا سيما مسند الإمام أحمد (ت ٢٤١هـ) رحمه الله.

وقد عُني مؤلفوها ببيان أسانيد الأحاديث حفظاً للعلم، وإبراء للذمة، قال أبو السعادات ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) عنهم: «منهم من قَصُرَت[4] همته على تدوين الحديث مطلقاً ليحفظ لفظه، ويستنبط منه الحكم... فإنهم أثبتوا الأحاديث في مسانيد رواتها، فيذكرون مسند أبي بكر الصديق ؟ مثلاً، ويثبتون فيه كل ما رووه عنه»[5].

ثم إنهم رتبوها - في الأصل - على المسانيد، فلا يلزمهم الاقتصار على الثابت، أو الحكم على الأحاديث، وسيأتي - إن شاء الله - كلام للأئمة في هذا الشأن[6].

وقد اشتهر عن فريق من متقدمي أهل الحديث أن الذمة تبرأ بمجرد الإسناد؛ لأن من أسند فقد أحال إلى مَليء، وهذا ظاهر من مؤلفاتهم في تلك الفترة، يقول الحاكم أبو عبد الله (ت٤٠٥هـ): «وكان الطريق إليه- يعني كتابه- رواية ما نُقل إلينا في كل فصل من فصوله بأسانيدهم، اقتداء بمن تقدمنا من أئمة الحديث من إخراج الغثّ والسمين في مصنفاتهم»(٧)، وقال الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ): «أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين وهلمّ جرّاً، إذا ساقوا الحديث بإسناده، اعتقدوا أنهم برِئوا من عهدته، والله أعلم»(٨).

وبالرغم من ذلك الجمع العام للروايات في المسانيد، فإن فوائدها عظيمة، ومنها:

١- إنها من المصادر الحديثية الأصيلة، حيث يروي مؤلفوها الأحاديث بأسانيدهم، ولا يخفى ما لمعرفة الإسناد من أثر كبير في الوصول إلى الحكم على الحديث الذي يراد الاحتجاج به في المسائل والاختيارات ونحوها.

٢- إنها من مظان جَمْع طُرق حديث كل صحابي، ولا سيما المسانيد التي تُعنى بالعلل، ولهذا أثره الكبير على علوم الإسناد من تسمية الرواة، ومعرفة ألفاظ صيغ أدائهم ولا سيما المدلِّسين، والرواة عن المختلطين، واتصال الأسانيد، ونحو ذلك كما له أثره أيضاً في علوم المتن من معرفة الزيادات، وضبط الألفاظ، وفهم معانيها إضافة إلى ما يتصل بمدى تقوية الحديث بمعرفة متابعاته، وشواهده، أو تضعيفه بمعرفة اختلاف الرواة فيه المفضي إلى إظهار علله.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الفائدة تتحقق في الغالب -بعد توفيق الله- بواسطة المداخل والفهارس إلى هذه المسانيد، والتي تجمع طرق الحديث في موضع واحد، مع تسهيل الوصول إليه.

٣ـ معرفة الصحابة، إذا صح الإسناد إليهم؛ لأن مؤلفي المسانيد رتبوا الأحاديث فيها- في الغالب - على الصحابة.

٤ـ معرفة المكثرين من الرواية والمقلين منها من أصحاب رسول الله- ﷺ - وتأسيساً على ذلك، تم وضع هذا البحث المستقل في المسانيد؛ للأسباب التالية:

١ـ هذه المكانة -السابقة- المهمة للمسانيد في حفظ المرويات الحديثية، وما يترتب على ذلك من فوائد متعددة.

٢ـ تحرير ما يتعلق بالمسانيد من مسائل اختلف فيها أهل الحديث، مثل أوائل المسانيد، ومراتبها ونحو ذلك.

٣ـ إن علم المسانيد فن مستقل بذاته، يحتاج إلى جمع شوارده في بحث مفرد بحيث يبين فيه:

نشأتها، وأنواعها، ومراتبها، وما يتصل بها، ومن هنا جاء إعداد هذا الموضوع، وهو يتكون من:

المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وخطة البحث، وهي تتكون من تمهيد، وبابين، وخاتمة، وفهارس، وبيانها على النحو الآتي:

التمهيد: تعريف المسانيد.

الباب الأول: نشأة المسانيد ومراتبها، وفيه فصلان:

الفصل الأول: نشأة المسانيد، وفيه:

المبحث الأول: تدوين المسانيد.

المبحث الثاني: مرتبة المسانيد بين المصادر الحديثية.

الفصل الثاني: مراتب المسانيد، وفيه:

المبحث الأول: المسانيد المنتقاة.

المبحث الثاني: المسانيد المعلة.

المبحث الثالث: المسانيد العامة.

الباب الثاني: أنواع المسانيد وطريقة ترتيبها، وفيه فصلان:

الفصل الأول: أنواع المسانيد، وفيه:

المبحث الأول: المسانيد الشاملة.

المبحث الثاني: المسانيد الخاصة.

الفصل الثاني: طريقة ترتيب المسانيد، وفيه:

المبحث الأول: طريقة ترتيب المسانيد إجمالاً.

المبحث الثاني: طريقة ترتيب أشهر المسانيد تفصيلاً.

الخاتمة، وتشتمل على أهم نتائج البحث.

الفهارس.

هذا وسميت هذا البحث: «المسانيد: نشأتها، وأنواعها، وطريقة ترتيبها»، وأسأل الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم، الرحمن الرحيم، أن يغفر لي ولوالدي وذوي أرحامي وعموم المسلمين، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد: تعريف المسانيد

المطلب الأول: التعريف اللغوي:

المسانيد أو المساند جمع: مسند، وهو: اسم مفعول من الثلاثي: (سَنَدَ)، قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): «السين والنون والدال أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء. وقد سُمِي الدهر: مُسنَداً؛ لأن بعضه متضام»[٩].

وقال الليث: «السند ما ارتفع عن الأرض»[١٠]، وقال الأزهري (ت٣٧٠هـ): «كل شيء أسندت إليه شيئاً فهو مُسنَد»[١١]، وحكى أيضاً عن ابن بُزُرْج أن السَّند مثقل: ((سنود القوم في الجبل))، وقال الجوهري (ت٣٩٣هـ): «السَنَد: ما قابلك من الجبل وعلا عن السطح، وفلان سَنَده أي: معتمد»[١٢]، وقال ابن منظور (ت٧١١هـ): «ما يسند إليه يُسمى مسْنَداً ومُسْنَداً، وجمعه: المَساند»[١٣]، وزاد صاحب القاموس أنه يجمع أيضاً بلفظ: (مسانيد)، ويرى أبو عبد الله: محمد بن عبد الله الشافعي الزركشي، (ت ٧٩٤هـ)[١٤] أن الحذف أولى.

ومما سبق يتبين أن المُسند هو: ما ضُمَّ إلى شيء أو رُفع إليه ليقوى به، أو ليعرف به ويُنسب إليه.

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي:

المساند والمسانيد جمع مسند، ويطلق في الاصطلاح على الرواية بالإسناد، أي رفع الأحاديث إلى قائلها، وعلى الكتاب الذي يروي مؤلفه أحاديث كل صحابي على حدة، والمعنى الثاني هو المقصود في هذا البحث، قال الخطيب أبو بكر: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت ٤٦٣هـ) عن أنواع المؤلفين في الأحاديث: «ومنهم من يختار تخريجها على المسند،

وضم أحاديث كل واحد من الصحابة بعضها إلى بعض»[١٥] ، وقال الزركشي عنهم: «ومنهم من جمع حديث كل صحابي وحده، ثم رتبهم على حروف المعجم، ومنهم من رتب على سوابق الصحابة، فبدأ بالعشرة المبشرين ثم بأهل بدر»[١٦] .

وقد سُميت بعض المصنفات على الأبواب بالمسانيد، وهي ليست كذلك بالمعنى السابق، وإنما لإرادة مؤلفيها منها: مطلق الرواية بالإسناد، وعليه تحمل بقية المصنفات التي يرد في أسمائها لفظة "مسند" ، وإلا فهي مرتبة على الأبواب الفقهية، مثل:

١- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله- ﷺ- وسُننه وأيامه، للإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ).

٢- المُسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله- ﷺ-، للإمام مسلم (ت ٢٦١هـ).

٣- مسند الدارمي، قال الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ): «عَدَّه- يعني ابن الصلاح- مسند الدارمي في جملة هذه المسانيد مما أُفرد فيه حديث كل صحابي وحده، وَهْم منه فإنه مرتب على الأبواب كالكتب الخمسة، واشتهر تسميته بالمسند كما سمى البخاري: المسند الجامع الصحيح- وإن كان مرتباً على الأبواب- لكون أحاديثه مسندة، إلا أن مسند الدارمي كثير الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمقطوعة، والله أعلم»[١٧] .

٤- مسند الإمام الشافعي، وهو من جمع غيره، وذكر محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)[١٨] أنه مرتب على الأبواب.

٥- مسند الإمام: عبد الله بن المبارك - ت١٨١هـ- وهو مرتب على أبواب الفقه أيضاً.

وكذا يُحمل ما رتب على أبواب الآداب، مثل: مسند الشهاب لأبي عبدالله: محمد بن سلامة القضاعي (ت ٤٥٤هـ)، ومسند الفردوس للحافظ أبي المنصور: شَهْرَدار بن شَيْرَوَيه الديلمي (ت ٥٥٨هـ)، يقول العلامة عبدالرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ): «هذا احتراز عن المسند بمعنى الإسناد، كمسند الشهاب ومسند الفردوس، أي: إسناد حديثهما»[١٩].

وغالباً ما تكون تسمية هذه المصنفات بالمسند مقيدة بما يدل على ذلك كما تقدم في تسميه صحيح البخاري ومسلم.

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

يتصل المعنى الاصطلاحي لكلمة: (مسند) بمعناها اللغوي من عدة أطراف، منها الضم والجمع فصاحب الكتاب المُسند يضم الأحاديث إلى راويها، أو يضم أحاديثه كلها على حدة، ومنها الرفع والنِّسبة، ومنها الاعتماد، وذلك من جهة أن المحدث يَرفع الحديث إلى قائله فيسوق إسناده به، بحيث يعتمد على صنيعه، قال الزركشي: «هو مأخوذ من السند، وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل؛ لأن المُسْند يرفعه إلى قائله، ويجوز أن يكون مأخوذاً من قولهم: فلان سَنَد، أي: معتمد، فسمي الإخبار عن طريق المتن: مسنداً؛ لاعتماد النقاد في الصحة والضعف عليه»[٢٠].

الباب الأول: نشأة المسانيد ومراتبها

الفصل الأول: نشأة المسانيد

المبحث الأول: تدوين المسانيد

بدأت عناية أهل العلم بتأليف المسانيد- بمعناها الاصطلاحي المختار-[٢١] في أوائل عصر تدوين أصول المصادر الحديثية، وذلك في أواخر القرن الثاني الهجري ومطلع القرن الثالث الهجري، حيث عُني المتقدمون من أئمة الحديث بإفراد حديث النبي- ﷺ- بمساند خاصة به- في الغالب- وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ): «رأى بعض الأئمة أن يفرد حديث النبي- ﷺ- خاصة، وذلك على رأس المائتين، فصنف عُبيد الله بن موسى العَبْسي الكوفي مسنداً، وصنف مُسَدَّد بن مُسَرْهَد البصري مسنداً»[٢٢].

وبالرغم مما اختاره الحافظ ابن حجر، فإن أهل العلم اختلفوا في أول من صنف مسنداً، على أقوال، منها:

القول الأول: إنه: عبيد الله بن موسى العَبْسي الكوفي (ت ٢١٣هـ)، وأبو داود: سليمان بن داود الطيالسي البصري (ت ٢٠٣هـ).

وبه قال الحاكم[٢٣]، وابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)[٢٤]، وأبو السعادات ابن الأثير[٢٥]، والزَرْكَشي[٢٦] وغيرهم.

وقد ابتدأ الحافظ ابن حجر العسقلاني بعُبيد الله بن موسى، ولكنه ثنى بمُسّدَّد بن مُسَرْهَد الأسدي البصري (ت ٢٢٨هـ)[٢٧]، كما تقدم.

أما الإمام أبو عمرو: عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) فقد ابتدأ بالطيالسي فقال: «كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة...

وما جرى مجراها في الاحتجاج بها... كمسند أبي داود الطيالسي، ومسند عُبيد الله بن موسى»[٢٨].

القول الثاني: إنه: نُعيم بن حماد الخزاعي المصري (ت ٢٢٨هـ)، وأسد بن موسى الأموي المصري المعروف بأسد السنة (ت ٢١٣هـ)، وفي ذلك يقول الدارقطني (ت ٣٨٥هـ): «قال أحمد بن حنبل رحمه الله: أول من رأيناه، يكتب المسند: نُعيم ابن حماد»[٢٩]، ويقول أيضاً: «أول من صنف مسنداً وتتبعه: نُعيم بن حماد»[٣٠] إلا أن الخطيب البغدادي يقول: «صنف أسد بن موسى المصري مسنداً، وكان أسد أكبر من نُعيم سناً وأقدم سماعاً، فيحتمل أن يكون نُعيم سبقه إلى تخريج المسند وتتبع ذلك في حداثته، وخَرَّج أسدٌ بعده على كبر سنه والله أعلم»[٣١].

القول الثالث: إنهم أوائل بحسب البلدان.

قال أبو أحمد: عبد الله بن عدي (ت ٣٦٥هـ)- عند ترجمة يحيى بن عبدالحميد الحمَّاني الكوفي (ت٢٢٨هـ)-: «ليحيى- يعني صاحب الترجمة- مسند صالح، يقال أنه أول من صنف مسنداً بالكوفة، وأول من صنف بالبصرة: مُسَدَّد، وأول من صنف بمصر: أسد السنة، وأسد قبلهما وأقدم موتاً»[٣٢].

الترجيح: الذي يظهر- والله أعلم- من كلام الحفاظ السابقين، أن أوائل من جمع المسانيد، هم على النحو الآتي:

الأول: نُعيم بن حماد الخزاعي المصري (ت ٢٢٨هـ)، يدل على ذلك كلام الإمام أحمد المتقدم- وحسبك به- فهو صريح بأن نُعيماً صَنَّف المسند في حداثته، حيث اشتهر عن نُعيم ابن حماد حثه على جمع حديث رسول الله- ﷺ-، وعنايته به يقول الإمام أحمد عنه:

«أول من قدم علينا في آخر عمر هُشَيم يطلب المسند: نُعيم بن حماد»[٣٣]، وقال أيضاً: «جاءنا نُعيم بن حماد ونحن على باب هُشَيم نتذاكر المقطعات، فقال جمعتم حديث رسول الله- ﷺ- قال: فعُنينا بها منذ يومئذ»[٣٤].

وهُشَيم، هو: ابن بشير الواسطي (ت ١٨٣هـ)، ونُعيم قد صنف مسنده قبل هذا التاريخ، فتبين وجه ترجيح كلام الإمام أحمد هنا عن غيره، وبه يتأكد الاحتمال الذي ذكره الخطيب البغدادي-آنفاً.

الثاني: عُبيد الله بن موسى العَبْسي.

الثالث: أسد السنة، كما أفاد الأئمة الحفاظ عنهما- وفق ما تقدم-.

* أما من أورد مسند الطيالسي، فصنيعه محل تأمل؛ لأن مسنده ليس من جمعه، فقد قال أبو نعيم: أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ): «صنف أبو مسعود الرازي ليونس بن حبيب مسند أبي داود»[٣٥].

وأبو مسعود، هو: الحافظ أحمد بن الفرات بن خالد الضبي الرازي ثم الأصبهاني سمع من أبي داود الطيالسي وغيره، ومات سنة ٢٥٨هـ[٣٦].

ويونس بن حبيب، هو: العجلي مولاهم الأصبهاني، راوي مسند حديث الطيالسي، ومات سنة ٢٦٧هـ.

هذا ويقول ابن حجر العسقلاني عن المسند المذكور: «وهو.. الذي جمعه بعض الأصبهانيين من رواية يونس بن حبيب عنه»[٣٧]، ويقول السخاوي: «لولا أن الجامع لمسند الطيالسي غيره بحسب ما وقع له بخصوص من حديثه لا بالنظر لجميع ما رواه الطيالسي، فإنه مكثر جداً، لكان أول مسند فإن الطيالسي متقدم على هؤلاء»[٣٨]، وقال أيضاً: «هذا المسند يسير بالنسبة لما كان عنده، فقد كان يحفظ أربعين ألف حديث، والسبب في ذلك عدم

تصنيفه هو له، إنما تولى جمعه بعض حفاظ الأصبهانيين من حديث يونس بن حبيب الراوي»[٣٩]، وبنحو ذلك قال السيوطي (ت٩١١هـ)[٤٠].

ويرى الزركشي: أن يونس بن حبيب هو الجامع لمسند حديث الطيالسي[٤١].

وأما من رأى أن الأولية في جمع المسانيد مقيدة بالبلدان، فكلامه لا يطرد؛ لأنه يشترك في البلد أكثر من مؤلف واحد: فنُعيم وأسد السنة من مصر، وعُبيد الله العَبْسي ويحيى الحمَّاني من الكوفة، والطيالسي ومُسَدَّد من البصرة، وكل واحد منهم ذكر فيمن صَنف مسنداً أولاً.

المبحث الثاني:

مرتبة المسانيد بين المصادر الحديثية- من جهة الصحة وعدمها-.

تعتبر المؤلفات على المسانيد في المرتبة التالية للمصنفات على الأبواب من الصحاح والسنن القريبة منها، هذا من حيث الأصل، يقول الخطيب البغدادي: «ومما يتلو الصحيحين: سنن أبي داود السجستاني وأبي عبدالرحمن النَّسَوي، وأبي عيسى الترمذي، وكتاب محمد بن إسحاق ابن خزيمة النيسابوري، الذي شرط فيه على نفسه إخراج ما اتصل سنده بنقل العدل عن العدل إلى النبي- ﷺ -، ثم كُتب المسانيد الكبار»[٤٢] والسبب في ذلك أن الأصل في هذه المسانيد جَمْع مرويات كل صحابي، دون النظر إلى ثبوتها أو عدمه، ولهذا يقول أبو عبد الله الحاكم: «هذه المسانيد التي صنفت في الإسلام على روايات الصحابة مشتملة على رواية المُعَدلين من الرواة وغيرهم من المجروحين»[٤٣]، وهو حكم ابن الأثير كما تقدم[٤٤].

ويقول ابن الصلاح: «عادتهم فيها- يعني أصحاب المسانيد-: أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه، غير متقيدين بأن يكون

حديثاً محتجاً به، فلهذا تأخرت مرتبتها- وإن جَلّت لجلالة مؤلفها- عن مرتبة الكتب الخمسة، وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب، والله أعلم»[٤٥].

ويقول الحافظ ابن حجر: «هذا هو الأصل في وضع هذين الصنفين- يعني التأليف على المسانيد وعلى الأبواب- ومَن يُصنِّف على المسانيد فإن ظاهر قصده: جمع حديث كل صحابي على حِدة سواء أكان يصلح للاحتجاج به أم لا»[٤٦].

والتعبير بالأصل يدل على أن هناك من المصنفين من خالف الأصل في ذلك، بمعنى أنه انتقى مروياته في المسانيد، أو اقتصر على الصحيح- بناء على شرطه- يقول الحافظ ابن حجر: «بعض من صنف على المسانيد انتقى أحاديث كل صحابي فأخرج أصح ما وجد من حديثه»[٤٧]، وبالرغم من ذلك، فإن انتقاء الحديث لكونه أصح من غيره، أو أصح ما في الباب، لا يلزم منه أن يكون صحيحاً في ذاته، فالضعيف أصح من الموضوع، وكلاهما في حكم المردود كما هو معلوم، وسيأتي- إن شاء الله-[٤٨] كلام للحافظ العراقي بمعنى ذلك.

ولذلك فإن في المسانيد أحاديث صحيحة وأخرى ضعيفة على تفاوت في درجات الصنفين، وإنه وإن قُدمت المسانيد المنتقاة عما سواها من المسانيد، فإن الاحتجاج بالحديث منها يبقى خاضعاً لمدى توافر شروط الاحتجاج، وفق ما يُبينه المحققون من الحفاظ والمحدثين.

والخلاصة: أن مرتبة المسانيد بعد مرتبة المصنفات على الأبواب- هذا من حيث الأصل-؛ لأنهم اعتنوا بالجمع في الغالب دون اشتراط الصحة.

الفصل الثاني: مراتب المسانيد.

تتمايز الكتب الحديثية منزلة بحسب مدى التزام مؤلفيها بشروط الصحة فيما يجمعونه فيها من الروايات، وهكذا المسانيد أيضاً، فهي ليست على صعيد واحد، والمقصود هنا: الموازنة بين المسانيد ذاتها، وبيان أعلاها مكانة، ولا شك أنه إذا قلت الأحاديث الضعيفة، ارتفعت مرتبة الكتاب على غيره، وعمت فائدته للعامة والخاصة.

فالأصل أن أعلى المسانيد أنقاها وأصحها حديثاً؛ لأن فائدتها- والحالة هذه- عامة للعلماء وطلاب العلم وغيرهم، شأنها في ذلك شأن المصنفات على الأبواب، حيث تقدم منها: المصنفات التي اشترط أصحابها الصحة فيها، بما يوافق ما عليه أهل التحقيق، ولهذا يقول الإمام مسلم: «ضبط القليل من هذا الشأن وإتقانه، أيسر على المرء من معالجة الكثير منه، ولا سيما عند من لا تمييز عنده من العوام فالقصد منه إلى الصحيح القليل، أولى بهم من ازدياد السقيم، وإنما يُرجى بعض المنفعة في الاستكثار من هذا الشأن وجمع المكررات منه لخاصة الناس ممن رزق فيه بعض التيقظ، والمعرفة بأسبابه وعلله»[٤٩].

وإذا تقرر ما سبق فإن كلام من قدم المسانيد المعلة على غيرها يحمل على اعتبار ما فيها من نفع للعلماء الذين لهم بصر في معرفة العلل، وإلى ذلك أشار الإمام مسلم كما تقدم، وبه يجاب على صنيع من قدم المعل مطلقاً مثل الخطيب البغدادي حيث يقول: «يستحب أن يصنف المسند مُعَللاً فإن معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث»[٥٠]، وأصرح منه كلام ابن الصلاح حيث يقول: «منْ أعلى المراتب في تصنيفه، تصنيفه معللاً، بأن يجمع في كل حديث طرَقه واختلاف الرواة فيه، كما فعل يعقوب بن شيبة»[٥١].

والخلاصة أن المسانيد على مراتب منها :

المرتبة الأولى : المسانيد المنتقاة .

المرتبة الثانية : المسانيد المعلة .

المرتبة الثالثة : المسانيد العامة ، وهي أكثر المسانيد .

وقد نبه السخاوي إلى نحو من ذلك فقال : «ثم من أهلها من يجمع في ترجمة كل صحابي ما عنده من حديثه من غير نظر لصحته وغيرها ، وهم الأكثر ، ومنهم من يقتصر على الصالح للحجة كالضياء»[٥٢] .

وإليك بعض المسانيد بحسب مراتبها ، في المباحث الآتية :

المبحث الأول : المسانيد المنتقاة - أصح المسانيد - .

تتميز المسانيد المنتقاة بانتخاب أصحابها لأصح الروايات وأجودها فيما يُروى عن الصحابة ، إلا أنه من الجدير بالتنبيه إليه- كما تقدم- أن الحكم لمسند بأنه أصح المسانيد ، أو الحكم لحديث بأنه : أصح ما في الباب ، لا يلزم أن يفيد صحة المسند نفسه أو الحديث ، وفي ذلك يقول الحافظ العراقي : «لا يلزم من كونه يُخرج أمثل ما يجد عن الصحابي ، أن يكون جميع ما خرَّجه صحيحاً ، بل هو أمثل بالنسبة لما تركه»[٥٣] .

وأشهر تلك المسانيد المنتقاة :

١ ـ مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ) ، وهو من أنقى المسانيد كما يقول الحافظ ابن حجر عنه في باب المفاضلة بين المسانيد : «لا يشك منصف أن مسنده أنقى أحاديث وأتقن رجالاً من غيره ، وهذا يدل على أنه انتخبه»[٥٤] .

ومما يدل على ذلك قول ابنه عبد الله عن بعض الأحاديث: «وهذا الحديث لم يخرجه أبي في مسنده من أجل ناصح؛ لأنه ضعيف في الحديث، وأملاه عليَّ في النوادر»[٥٥]، ويقول حنبل بن إسحاق: «جمعنا أحمد أنا وابناه: عبد الله وصالح، وقال: انتقيته من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفاً، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله - ﷺ - فارجعوا إليه، فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة»[٥٦]، ويُحمل إطلاق الإمام أحمد ذلك الحكم، على أن في مسنده أصول أو نظائر أو شواهد أو ما يقوم مقام الأحاديث الصحيحة التي خلا منها المسند، ولعله بهذا يجاب عن قول الحافظ العراقي: «ثَمَّ أحاديث صحيحة مخرجة في الصحيح وليست في مسند أحمد، منها: حديث عائشة في قصة أم زرع»[٥٧]، وقد أجاب الحافظ ابن حجر عليه بما تقدم.

ومن المعلوم أن كون المسند منتقى لا يلزم منه صحة جميع ما فيه؛ إذ فيه الضعيف بل والموضوع، وقد أفرد الحافظ ابن حجر جزءاً سماه: «القول المُسَدَّد في الذب عن مسند الإمام أحمد»، وذكر فيه الأحاديث الموضوعة والواهية التي أُنتقدت في مسند الإمام أحمد، ثم أجاب عنها، ولكن لا تخلو إجابته في بعض المواضع من الحاجة إلى تأمل، وإعادة نظر، إذ حَسَّن أحاديث كان قد حكم عليها بالوضع فريق من الأئمة قبله كشيخ الإسلام ابن تيميَّة[٥٨].

٢ـ مسند الإمام: إسحاق بن راهُوْيَه[٥٩] (ت ٢٣٨هـ)، الذي ذكر نفسه أنه: «انتقى في مسنده أصح ما وجده من حديث كل صحابي إلا أن لا يجد ذلك المتن إلا من تلك الطريق، فإنه يخرجه»[٦٠]، كما صرح أيضاً بقوله عن صنيعه: «خرجت عن كل صحابيَ - صح - أمثل ما ورد عنه»[٦١].

وذكر ذلك أبو زرعة الرازي قائلاً: إن إسحاق يخرج أمثل ما ورد عن ذلك الصحابي[٦٢].

ولا يلزم من التعبير بذلك صحة جميع ما فيه، وفي كلام الإمام إسحاق نفسه ما يشير إلى ذلك، ومسنده فيه بعض الأحاديث الضعيفة والواهية، وفي ذلك يقول الحافظ العراقي: «لا يلزم من كونه يخرج أمثل ما يجد للصحابي أن يكون جميع ما خرجه صحيحاً، بل هو أمثل بالنسبة لما تركه»[٦٣]، ثم ذكر بعض الأمثلة على الأحاديث الضعيفة الموجودة فيه.

٣- مسند الإمام: بقي بن مَخْلَد الأندلسي القرطبي (ت ٢٧٦هـ)، وقد انتقى أحاديثه مثل انتقاء الإمام إسحاق ابن راهُوْيَه كما نبه إلى ذلك الحافظ ابن حجر[٦٤]، وأشار إلى ذلك الإمام أبو محمد: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦هـ) عند ما وصف طريقة ترتيب مسنده قائلاً: «لا أعلم هذه الرتبة لأحد قبله، مع ثقته، وضبطه، وإتقانه، واحتفائه فيه في الحديث، وجودة شيوخه، فإنه روى عن مائتي رجل وأربعة وثمانين رجلاً ليس فيهم عشرة ضعفاء، وسائرهم أعلام مشاهير»[٦٥].

٤- البحر الزخار، وهو: مسند الإمام أبي بكر: أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزار (ت٢٩٢هـ)، وقد انتقاه، واجتهد فيه، ومما يفيد ذلك أنه أحياناً يروي الحديث الذي فيه مقال، ثم يبين علته، ويعتذر عن تخريجه له بأنه لم يعرفه إلا من هذا الوجه، مثل صنيعه عند حديث علي- رضي الله عنه- مرفوعاً: «المهدي من أهل البيت»، حيث قال: «لا نعلمه يُروى عن النبي- ﷺ- بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وإنما كتبناه مع لين ياسين؛ لأنا لم نعرفه عن النبي- ﷺ-، إلا بهذا الإسناد فلذلك كتبناه وبينّا العلة فيه»[٦٦].

٥ ـ الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين لضياء الدين أبي عبد الله: محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي (ت ٦٤٣هـ)، وهو مرتب على مسانيد الصحابة، واشترط الصحة في كتابه، وعن ذلك يقول السخاوي: «منهم من يقتصر على الصالح للحجة، كالضياء»(٦٧)، وتسميته: بالمختارة، دليل على ذلك، وهو يقول في مقدمته: «هذه أحاديث اخترتها مما ليس في البخاري ومسلم، إلا أنني ربما ذكرت بعض ما أورده البخاري تعليقاً، وربما ذكرنا أحاديث بأسانيد جياد ولها علة، فنذكر بيان علتها حتى يُعرف ذلك»(٦٨).

المبحث الثاني: المسانيد المُعَلة.

علل الأحاديث فن جليل خفي تُميز به الأحاديث صحة وضعفاً، ويُعرف بعدةَ مسالك، منها جمع طرق الحديث وما جاء في الباب ومقارنة بعضها ببعض، والنظر في حال رواتها واختلافهم، فقد روى الحاكم بإسناده عن يحيى بن معين أنه قال: «لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه»(٦٩)، ويقول الخطيب البغدادي: «السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانتهم من الحفظ، ومنزلتهم في الانتقاء والضبط»(٧٠).

ولقد عُني عدد من مؤلفي المسانيد بعلل الأحاديث، عناية كبيرة، بالرغم من أن أيًّا منهم لم يُتمَّ مسنده المُعَل، قال أبو القاسم: عبيد الله بن أحمد بن عثمان الأزهري (ت ٤٣٥هـ): «سمعت الشيوخ يقولون لم يتم مسند معل قط»(٧١).

والمصنفات في العلل منها ما هو على المسانيد، ومنها ما هو على الأبواب، والكلام هنا على: المسانيد التي يروي مؤلفوها الحديث بإسنادهم مع بيان العلل والاختلاف والتفرد، ومنها:

١ - المسند الكبير المعلل للإمام يعقوب بن شيبة بن الصلت السدوسي (ت٢٦٢هـ). قال عنه الإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ): «صاحب المسند الكبير العديم النظير المعلل الذي تم من مسانيده نحو من ثلاثين مجلداً، ولو كمل لجاء مئة مجلد»[٧٢]، والمطبوع منه جزء صغير من مسند أمير المؤمنين: عمر بن الخطاب- رضي الله عنه-[٧٣].

٢ - العلل الكبير للإمام أبي عيسى: محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، وهو مرتب على المسانيد، إلا أن أبا طالب: محمود بن علي بن أبي طالب القاضي (ت ٥٨٥هـ) قد رتبه بعدئذ على الأبواب، وهو مطبوع متداول، وتظهر فيه عناية الإمام الترمذي الكبرى بكلام شيخه الإمام أبي عبدالله البخاري في العلل، حيث كان يسأله عن الأحاديث، ويجيبه الإمام البخاري عما فيها من العلل.

٣- البحر الزخار المعروف بمسند البزار- المتقدم-، يقول الحافظ إسماعيل ابن عمر بن كثير الشافعي الدمشقي (ت٧٧٤هـ) عنه: «في مسند الحافظ أبي بكر البزار من التعاليل ما لا يوجد في غيره من المسانيد»[٧٤]، ولعله يريد ما فيه من العناية ببيان تفرد الرواة.

٤ - مسند الإمام أبي علي: الحسن بن محمد بن ماسَرْجس الماسَرْجسي (ت ٣٦٥هـ)، قال السخاوي عنه: «له مسند معلل في ألف وثلاثمائة جزء»[٧٥].

المبحث الثالث : المسانيد العامة :

المسانيد العامة هي تلك التي لم يُعْنَ فيها أصحابها بانتقاء الأحاديث ولا ببيان عللها، وإنما كان همهم الجمع للروايات دون النظر إلى مدى صحتها أو ضعفها، ودون الاهتمام بجمع طُرُقها واختلاف رواتها ومنازلهم جرحاً وتعديلاً، ومن أشهر تلك المسانيد الكثيرة :

١ ـ مسند أبي بكر : عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ).

٢ ـ المنتخب من مسند عبد بن حميد (٢٤٩هـ)، انتخبه من مسنده الكبير.

٣ ـ مسند أبي بكر : محمد بن هارون الرُّوَياني (ت ٣٠٧هـ).

٤ ـ مسند الهيثم بن كليب الشاشي (ت ٣٣٥هـ).

الباب الثاني: أنواع المسانيد وطريقة ترتيبها.

الفصل الأول: أنواع المسانيد.

تتنوع المسانيد بالنسبة لشموليتها، إلى نوعين :

النوع الأول: المسانيد الشاملة.

و**النوع الثاني:** المسانيد الخاصة، وقد نبه الحافظ ابن حجر العسقلاني إلى أصل هذا التقسيم، فقال عند تقسيم المسانيد : «الباب الثاني : في المسانيد، وبدأت بالكوامل منها، ثم بالمفردات»[٧٦].

المبحث الأول : المسانيد الشاملة.

المسانيد الشاملة هي تلك التي جُمعت فيها مرويات كثير من الصحابة وعامتهم في الغالب، وهي على أقسام- كما سبق بيانها- :

القسم الأول : المسانيد المنتقاة.

القسم الثاني : المسانيد المعلة .

القسم الثالث: المسانيد العامة ، وهي : بقية المسانيد التي تشتمل على الثابت وغيره ، دون بيان العلل[٧٧] .

المبحث الثاني : المسانيد الخاصة .

المسانيد الخاصة هي : تلك المسانيد التي جُمعت فيها مرويات صحابي واحد ، أو مرويات عدد من الصحابة يجمعهم وصف مخصوص ، وتقدم أن الحافظ ابن حجر سماها بالمفردات[٧٨] ، وأشار السخاوي أيضاً إلى صنيع مؤلفيها فقال : «ومنهم من يقتصر على صحابي واحد كمسند أبي بكر مثلاً أو مسند عمر»[٧٩] ، وقال محمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥هـ) : «قد يقتصر في بعضها على أحاديث صحابي واحد ، كمسند أبي بكر ، أو أحاديث جماعة منهم كمسند الأربعة أو العشرة ، أو طائفة مخصوصة جمعها وصف واحد ، كمسند المقلين ، ومسند الصحابة الذين نزلوا مصر إلى غير ذلك»[٨٠] .

ومما سبق يتبين أنها على أحوال :

الحال الأولى: المسانيد الخاصة بمرويات صحابي واحد ، ومن ذلك :

١ـ مسند عبد الله بن عمر – رضي الله عنه – لأبي أمية : محمد بن إبراهيم الطَرْسُوسي (ت ٢٧٣هـ) .

٢ـ مسند أبي بكر الصديق – رضي الله عنه – لأبي بكر : أحمد بن علي بن سعيد الأموي المروزي (ت ٢٩٢هـ) .

٣ـ مسند عائشة – رضي الله عنها – ، لأبي بكر : عبد الله بن – الإمام أبي داود صاحب السنن – سليمان بن الأشعث السجستاني ، (ت ٣١٦هـ) .

٤ـ مسند عبد الله بن أبي أوفى - رضي الله عنه -، لأبي محمد: يحيى بن محمد بن صاعد (ت ٣١٨هـ).

٥ـ مسند سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه -، لأبي عبد الله: أحمد بن إبراهيم بن كثير الدورقي البغدادي (ت ٢٤٦هـ).

٦ـ مسند عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، لأبي بكر: أحمد بن سلمان بن الحسن النجاد الفقيه البغدادي (ت ٣٤٨هـ).

الحال الثانية: المسانيد الخاصة بجمع مرويات عدد من الصحابة يجمعهم وصف معين، مثل معرفة المُقلين من الصحابة - وهم: من قلّت مروياتهم - ومن ذلك:

* المنتقى من مسند المُقلين للحافظ دَعْلَج بن أحمد السِّجزي (ت ٣٥١هـ).

الفصل الثاني: طريقة ترتيب المسانيد.

المبحث الأول: طريقة ترتيب المسانيد إجمالاً:

تقدم ما يدل على أن مؤلفي المسانيد جعلوا مرويات كل صحابي على حدة، ولهم بعد ذلك عدة مسالك في ترتيب أسماء الصحابة رضوان الله عليهم، وكذا في ترتيب مرويات كل واحد منهم.

وعلى ذلك فالكلام عن طريقة ترتيب المسانيد من جانبين، كما يلي:

المطلب الأول: طريقة المسانيد في ترتيب أسماء الصحابة رضوان الله عليهم:

لأهل المسانيد طرق متعددة في ترتيب أسماء الصحابة رضوان الله عليهم، داخل مسانيدهم، وهي مبينة في الصور الآتية:

الصورة الأولى: الترتيب بحسب السابقة في الإسلام بحيث يُقدمون في الرجال:

(أ) العشرة المبشرين بالجنة، وهم: الخلفاء الأربعة، والزبير بن العوام، وطلحة بن عُبيد الله، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وأبوعبيدة بن الجراح، رضوان الله عليهم.

(ب) ثم أهل بدر.

(جـ) ثم أهل الحديبية.

(د) ثم من أسلم وهاجر بين الحديبية والفتح.

(هـ) ثم من أسلم يوم الفتح.

(و) ثم أصاغر الأسنان كالسائب بن يزيد، وأبي الطفيل رضي الله عنهما.

ويُقدمون في النساء غالباً: أمهات المؤمنين، مبتدئين بأم المؤمنين عائشة، ثم حفصة بنت عمر، وأم سلمة: هند بنت أبي أمية، وأم حبيبة بنت أبي سفيان، وزينب بنت جحش، وميمونة بنت الحارث، وجويرية بنت الحارث، وصفية بنت حُيي، وسودة بنت زمعة رضوان الله عليهن.

وهذه الطريقة في ترتيب أسماء الصحابة فصَّلها غير واحد من الحفاظ، يقول الخطيب البغدادي: «وهذه الطريقة أحب إلينا في تخريج المسند»[٨١]، وبنحوه قال ابن الصلاح[٨٢]، وقالا ذلك مقارنة بالصور الآتية:

الصورة الثانية: الترتيب بحسب القبائل بحيث يُقدمون: بني هاشم، ثم الأقرب فالأقرب إلى رسول الله- ﷺ- في النسب.

الصورة الثالثة: الترتيب بحسب الحروف الهجائية، كما هو ظاهر في معجم الطبراني الكبير، والأحاديث المختارة للضياء المقدسي[٨٣].

الصورة الرابعة: ما لم يُرتب على المسانيد، ولا على الأبواب، وهي مسانيد قليلة جداً، يمثلها:

* مسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي البغدادي (ت٢٨٢هـ)، فقد ذكر الإمام الذهبي: أنه لم يرتب على الأبواب ولا على المسانيد[٨٤].

وقد قام العلامة علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) بترتيب زوائد مسند الحارث على الأبواب الفقهية، وسماه: «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث».

ومن الأمور المشتركة في المسانيد المطبوعة ما يلي:

١ - تقديم العشرة المبشرين بالجنة مبتدئين بالأربعة الخلفاء رضوان الله عليهم، في الغالب.

ومن المسانيد المرتبة كذلك:

* مسند حديث أبي داود: سليمان بن داود الطيالسي والذي جمعه غيره.
* مسند عبد الله بن الزبير الحميدي.
* مسند إسحاق بن إبراهيم راهُوْيَه الحنظلي.
* مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني.
* المنتخب من المسند الكبير لعبد- صح- بن حميد.
* والبحر الزخار لأحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار.
* ومسند أبي يعلى: أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي.
* ومسند أبي بكر: محمد بن هارون الروياني.
* ومسند أبي سعيد: الهيثم بن كُليب الشاشي.

٢- تقديم أمهات المؤمنين في النساء من الصحابة، مبتدئين بعائشة رضوان الله عليهن، وهذا في الغالب أيضاً.

وربما قدم بعضهم مسند فاطمة بنت رسول الله ﷺ، ورضي الله عنها، عمن سواها كما في مسند أبي داود الطيالسي.

٣- جمع مسانيد نساء الصحابة في موضع أثناء مسانيد الرجال غالباً، وربما جعلت مسانيد نساء الصحابة مجتمعات في آخر مسانيد الرجال، كصنيع عبد بن حميد في المنتخب من مسنده.

٤- يغلب أيضاً على هذه المسانيد: تقسيم مسند كل صحابي من المكثرين على التراجم، أي: تقسيم مرويات الصحابي على حسب من روى عنهم.

ومنهم من يبدأ ذلك برواية الصحابة عن الصحابي صاحب المسند، وهو ما يعرف بتقسيم المرويات على الطبقات، وسيأتي- إن شاء الله- بيان ذلك مفصلاً في المبحث الثاني.

وهذه الصور الإجمالية في هذا الجانب، قد نبه إليها: الخطيب البغدادي[٨٥]، وابن الصلاح[٨٦]، والسخاوي[٨٧] وغيرهم.

المطلب الثاني: طريقة المسانيد في ترتيب مرويات كل صحابي.

سلك مصنفو المسانيد عدة طرق في ترتيب مرويات كل صحابي، منها ما يلي:

الصورة الأولى: ترتيب مرويات الصحابي على التراجم، وذلك بأن يجعلوا مرويات كل تابعي عن ذلك الصحابي على حدة، ويضعوا ذلك عنواناً له، كقولهم: ما رَوى سعيد بن جبير عن ابن عباس، ثم يسوقوا بأسانيدهم مرويات سعيد بن جبير عن ابن عباس في ذلك الموضع.

يقـول أبو عبـد اللـه الحاكـم: «التراجـم شرطهـا أن يقـول المصنـف: ذكـر مـا رُوي عن أبي بكر عن رسـول الله- ﷺ-، ثم يتـرجم هذا المسند فيقول: ذكر ما رَوى قيس بن أبي حازم عن أبي بكر- رضي الله عنه- صحيحاً أو سقيماً»[(٨٨)].

ومن أمثلة المسانيد المرتبة وفق هذه الطريقة: مسند الطيالسي، والبحر الزخار للبزار، ومسند الهيثم الشاشي، من المسانيد التي سبق ذكرها[(٨٩)].

الصورة الثانية: ترتيب مرويات الصحابي على أبواب الفقه، وهي طريقة تجمع بين: الترتيب على المسانيد والترتيب على الأبواب، إلا أن الكتب المرتبة وفقها تُعد من المسانيد؛ لأن ترتيبها الأساسي على المسانيد، وترتيبها على الأبواب تبع له.

والمسانيد المرتبة على هذا النحو قليلة بالنسبة لغيرها، ومنها:

* مسند الحميدي، فقد رتب أحاديث جماعة من الصحابة المكثرين على الأبواب[(٩٠)].

* ومسند بقي بن مَخْلَد القرطبي، الذي قال عنه ابن حزم: «مُصَنَّفه الكبير الذي رتبه على أسماء الصحابة رضي الله عنهم، فروى فيه عن ألف وثلاثمائة صاحب ونيف، ثم رتب حديث كل صاحب على أسماء الفقه وأبواب الأحكام، فهو مُصَنَّف ومُسْنَد، ولا أعلم هذه الرتبة لأحد قبله»[(٩١)]، على أن كلام ابن حزم محل تأمل؛ من أجل صنيع الحميدي- الآنف الذكر- المتوفى سنة ٢١٩هـ.

الصورة الثالثة: سرد مرويات كل صحابي دون ترتيب معين، ومن أمثلة المسانيد التي جُمعت فيها المرويات كذلك:

* مسند ابن أبي شيبة.

* ومسند الإمام أحمد.

* ومسند أبي يعلى الموصلي.

المبحث الثاني: طريقة ترتيب أشهر المسانيد تفصيلاً.

المطلب الأول: طريقة ترتيب مسند الإمام الحميدي.

روى الإمام الحميدي في مسنده عن: "١٨٠" صحابياً- بحسب المطبوع-، ولم يخرج أحاديث طلحة بن عبيد الله- رضي الله عنه-، وهو أحد المبشرين بالجنة.

وعدد الأحاديث على حسب ترقيم محققه (حبيب الرحمن الأعظمي): (١٣٠٠)[٩٢]، واستدرك أيضاً: حديثاً واحداً وجده في بعض النسخ، ونبه إليه، وهذا العدد بالمكرر، ويدخل فيه: المرفوع، والمرسل، والموقوف، والمقطوع، وغيرها، واقتصر الإمام الحميدي في غالب مسنده على مرويات شيخه سفيان بن عُيينة، وعللها واختلاف الرواة فيها، وليس ببعيد القول بأن هذا الكتاب أفرده الحُميدي لترتيب مرويات شيخه المذكور: على مسانيد الصحابة، وحيث إن غالب مروياته في هذا المسند عن شيخه سفيان، وأما مروياته فيه عن غيره، فعددها: "٤٨" حديثاً[٩٣]، وهي قليلة بالنسبة لمجموع مرويات الكتاب، وهي: "١٣٠٠" حديثٍ كما سبق، فتصبح نسبتها: أقل من ٤٪.

ويتنبه إلى أنه قرن سفيان بغيره في أربعة أحاديث منها، كما أن مجموعة من هذه الأحاديث، ساقها الحُميدي أثناء بيانه لعلل أحاديث شيخه سفيان بن عُيينة، فكأنه ذكرها تبعاً.

وقد رتب الإمام الحُميدي مروياته على مسانيد الصحابة، ورتب مرويات

المكثرين منهم على الأبواب، أما على وجه التفصيل، فترتيبه على النحو الآتي:

١ـ رتب المرويات بحسب مسانيد الصحابة، و ربما روى في مسند صحابي حديث صحابي آخر؛ لتعلق ذلك بالمتن، أو بقصة في الإسناد، ولم يذكر في مسانيد كثير من الصحابة الذين أخرج لهم، إلا حديثاً أو حديثين، وكذا اقتصر في المكثرين منهم على مجموعة أحاديث ليست بالكثيرة بالنسبة لعدد مروياتهم المعروفة، والذي يظهر أنه إما خص كتابه هذا بمرويات سفيان بن عُيينة لهم، أو أنه انتقى ما أورده من مرويات ابن عُيينة، وقد ذكر الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ) أن الحُميدي يحفظ لسفيان: عشرة آلاف حديث(٩٤).

٢ـ رتب أحاديث المكثرين من الصحابة على أبواب الفقه في الغالب، وهذا يظهر من سرده للأحاديث في مسند الصحابي، ومن ذلك صنيعه في مسند عائشة رضي الله عنها، حيث بدأ بأحاديث الوضوء(٩٥)، ثم بوب بأحاديث الصلاة، وأحاديث الصيام، والحج، والجنائز، والأقضية، وكذا صنع في مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، حيث بوب بأحاديث الحج، وبوب أيضاً فيه فقال: «أحاديث ابن عباس رضي الله عنهما التي قال فيها: سمعت رسول الله- ﷺ-، ورأيت رسول الله- ﷺ-»(٩٦)، ومسند أبي هريرة- رضي الله عنه- حيث بوب (بالجنائز، والجهاد، والأقضية، وجامع أبي هريرة- رضي الله عنه-) وغير ذلك.

٣ـ بدأ مسانيد الرجال بالعشرة المبشرين بالجنة، إلا طلحة بن عُبيد الله- رضي الله عنه- فلم يذكره، ولعله لم يظفر برواية من طريقه، أو لم يظفر بذلك من مرويات شيخه سفيان بن عُيينة لأحاديث طلحة- رضي الله عنه-، ثم ساق بعد ذلك بقية مسانيد الصحابة من غير استيعاب،

وجمع مسانيد الصحابيات رضوان الله عليهن في موضع في أثناء أوائل مسانيد الرجال، وابتدأها بأحاديث أمهات المؤمنين رضوان الله عليهن، وقدّم عائشة رضي الله عنها، ثم بقية النساء من غير استيعاب.

المطلب الثاني: طريقة ترتيب مسند الإمام أحمد:

رتب الإمام أحمد أحاديث كتابه على مسانيد الصحابة، وقسّمها بضع عشر مسنداً من المسانيد الرئيسة أو مجاميع المسانيد، وقد ذكر العلامة محمد بن جابر الوادي آشي (ت٧٤٩هـ) أن عدد مسانيد الإمام أحمد ستة عشر مسنداً[٩٧]، ويقول الحافظ ابن حجر: «مسند أحمد يشتمل على ثمانية عشر مسنداً، وربما أضيف بعضها إلى بعض»[٩٨]، وفي موضع آخر ذكر أنها: سبعة عشر مسنداً[٩٩]، وبتوجيه ابن حجر يجمع بين هذه الأقوال.

وتلك الأرقام هي لأعداد المسانيد الرئيسة التي جعلها الإمام أحمد في مسنده كالكتب وترجم بها كقوله- مثلاً-: «مسند بني هاشم» والحقيقة أنه يُدخل تحتها عدة مسانيد للصحابة، ولكنه ربما اقتصر على مرويات صحابي واحد فيها إذا كان من المكثرين، ويترجم له بقوله: «حديث ابن عباس»- مثلاً-، وأما عدد مسانيده من حيث التفصيل، على حسب ما أورده الحافظ علي بن الحسين بن عساكر، (ت ٥٧١هـ) فهي: ١٠٥٦ مسنداً[١٠٠].

وقد ذكر أهل العلم أن المسند يشتمل على ثلاثين ألف حديث غير المكرر، وأربعين ألفاً مع المكرر، وما يزيد على ثلاث مئة حديث ثلاثية الإسناد، هذا هو المعروف عندهم في وصف المسند[١٠١]، ولكن عدد أحاديث المسند المطبوع[١٠٢] أقل من ذلك، ويحتمل ذلك عدة أمور منها:

(أ) كون النسخة المخطوطة المعتمد عليها في الطباعة ناقصة.

(ب) ربما تم اعتبار مجموعة من الأحاديث حديثاً واحداً، بينما هي أكثر من ذلك كمرويات النسخ.

(جـ) ربما لم يتم اعتبار المرويات التي يسوقها الإمام أحمد من أقوال التابعين ونحوهم في شرح الغريب، ونحو ذلك.

وقد اشتمل المسند كذلك على مرويات للإمام أحمد من غير المسند، وهي الأحاديث التي قام ابنه عبد الله بنقلها إلى مرويات المسند، وهذا النوع من المرويات قليل، ومن أمثلته قول عبد الله: «حدثني أبي حدثنا علي بن ثابت الجزري، عن ناصح أبي عبد الله، عن سماك بن حرب، عن جابر بن سمرة أن النبي - ﷺ - قال: "لأن يؤدب الرجل ولده... الحديث"، ثم قال عبد الله: وهذا الحديث لم يخرجه أبي في مسنده من أجل ناصح؛ لأنه ضعيف في الحديث، وأملاه عليَّ في النوادر»[١٠٣]، ومنه أيضاً قول عبدالله: «حدثني أبي أملاه علينا من النوادر، قال: كتب إليَّ أبو توبة»[١٠٤].

كما تضمن مسند الإمام أحمد زيادات لابنه عبد الله- راوي المسند عن أبيه- لم يروها والده قال عنه الذهبي: «له زيادات كثيرة في مسند والده»[١٠٥]، هذا بالنظر إلى عددها ذاتها، ولكنها قليلة بالنسبة لعدد مرويات المسند.

وبالتأمل في مسند الإمام أحمد المطبوع يتبين:

١ - أن المسند مقسم إلى عدة مسانيد رئيسة، وهي التي ترجم لها غالباً بقوله مثلاً: «مسند العشرة وما معه، ومسند أهل البيت» وهي تشتمل على مجموعة من مرويات عدد من الصحابة، وقد بوب أيضاً على مرويات صحابي واحد بقوله: (مسند)، مثل: «مسند عبد الله بن عباس، ومسند ابن مسعود، ومسند أبي هريرة»، ويلحظ أن هؤلاء الذين

أفردهم بهذا التبويب من المكثرين في الغالب، وفي المسانيد التي يترجم بها وهي جامعة كقوله: (مسند العشرة)، يفصل مرويات كل صحابي على حدة، ويبوب عليها بقوله: «حديث أبي بكر، وحديث عمر بن الخطاب».

٢- بُدء الرجال بالعشرة المبشرين بالجنة، وقدم حديث الأربعة الخلفاء، ثم رُتبت البقية بعد ذلك بحسب البلدان، مثل قوله: مسند البصريين[١٠٦]، ومسند المكيين[١٠٧]، ومسند المدنيين[١٠٨]، ومسند الكوفيين[١٠٩]، أو بحسب القبائل، وأهل بيت رسول الله ﷺ[١١٠]، والأنصار[١١١] وغير ذلك، وربما كُررت مرويات الصحابي في أكثر من موضع تارة باعتبار بلده، وتارة باعتبار قبيلته، أو أسبقيته في الإسلام، ومن ذلك أنه أخرج مرويات حارث بن أُقَيْش في مسند الأنصار[١١٢]، ثم أخرجها في مسند الشاميين[١١٣]، وكذا حارث بن زياد الأنصاري، أخرج له في موضعين: مسند المكيين[١١٤]، ومسند الشاميين[١١٥]، وقد رتب ابنه عبد الله مسانيد المقلين، قال الحافظ ابن حجر: «لم يرتب- يعني الإمام أحمد- مسانيد المقلين، فرتبها ولده عبد الله، فوقع منه إغفال كبير من جعل المدني في الشامي، ونحو ذلك»[١١٦].

وأما مرويات النساء فقد فُرقت في المطبوع من المسند في عدة مواضع[١١٧]، وجُمعت مرويات أكثرهن في أواخر المسند[١١٨] متتابعة، وقُدِّم: حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها[١١٩]، ثم: حديث فاطمة رضي الله عنها بنت رسول الله ﷺ[١٢٠]، إلى بقية أحاديث أمهات المؤمنين، وبقية النساء رضوان الله عليهن، وتُرجم لأحاديث المبهمات من أزواج النبي ﷺ في مواضع أخرى، مثل قوله[١٢١]:

«حديث بعض أزواج النبي ﷺ».

٣ـ ترجم أيضاً لمسانيد المبهمين والمبهمات من الصحابة رضوان الله عليهم، بحسب ما جاء في الرواية، كقوله: «حديث رجل من أصحاب النبي ﷺ»[١٢٢].

٤ـ في آخر المسند[١٢٣] بعد مرويات النساء، أخرج مرويات أربعة من الصحابة، حيث ترجم لأولهم فقال: «حديث صفوان بن أمية- رضي الله عنه-»[١٢٤]، ثم: «حديث أبي بكر بن أبي زُهير الثقفي- رضي الله عنه-»[١٢٥]، ثم: «حديث والد: بعجة بن عبد الله- رضي الله عنه»[١٢٦]، ثم: «حديث شداد بن الهاد- رضي الله عنه-»[١٢٧]، وبه ختم المسند المطبوع، وأحاديث صفوان جاءت في موضع آخر[١٢٨]، وكذا أبو بكر بن أبي زُهير[١٢٩]، وشداد بن الهاد[١٣٠].

المطلب الثالث: طريقة ترتيب مسند أبي يعلى الموصلي:

لمسند أبي يعلى روايتان على المشهور:

الأولى: الرواية المختصرة، وهي رواية أبي عمرو: محمد بن أحمد بن حَمْدان الحيْري (ت ٣٧٦هـ) عن أبي يعلى الموصلي[١٣١]، وهي التي اعتمد عليها الحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) في كتابه: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد[١٣٢]، ذكر ذلك ابن حجر[١٣٣].

الثانية: الرواية المطولة وتُسمى (المسند الكبير)، وهي رواية أبي بكر: محمد ابن إبراهيم بن علي بن عاصم بن المقرئ الأصبهاني (ت ٣٨١هـ) عن أبي يعلى الموصلي، واعتمد عليها الهيثمي في كتابه: المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي، والعلامة أبو العباس: أحمد بن أبي

بكر البوصيري (ت ٨٤٠هـ)، في كتابه : إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، ومختصره، وذكر ذلك في آخرهما [١٣٤] ، واعتمد عليها أيضاً الحافظ ابن حجر في تتبعه لما فات الهيثمي، وقد أودعها ابن حجر كتابه : المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية.

وقد روى الإمام أبو يعلى الموصلي في مسنده [١٣٥] عن (٢١٠) صحابة، وعدد أحاديثه : (٧٥٥٥) حديثاً أغلبها من المرفوع.

ورتب المرويات على مسانيد الصحابة، ورتب مرويات المكثرين منهم على التراجم [١٣٦] في الغالب، حيث :

١- بدأ الرجال بمرويات العشرة- إلا عثمان رضي الله عنه -، ثم بمرويات مجموعة من الصحابة المقلين [١٣٧] ، ثم المكثرين من الصحابة، وهم : جابر بن عبد الله، ثم عبد الله بن عباس، ثم أنس بن مالك، ثم عائشة، ثم عبد الله بن مسعود، ثم ابن عمر، ثم أبو هريرة رضي الله عنهم [١٣٨] ، ثم بمجموعة من قرابة النبي- ﷺ- وآل بيته [١٣٩]، وهم : الفضل بن عباس، وفاطمة، والحسن والحسين، وعبد الله بن جعفر، وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم، ثم بمجموعة من الصحابة المقلين أيضاً والذي يظهر أنه اعتبر أهل القبائل منهم، وذكر معهم بعض المبهمين [١٤٠] ، ثم عاد إلى النساء وبدأهن بأمهات المؤمنين- في الغالب- إلا عائشة حيث تقدمت مع المكثرين-، ثم ببقية النساء، والمبهمات [١٤١] ، ثم عاد إلى الرجال [١٤٢].

٢- رتب مرويات المكثرين بحسب الرواة عنهم، وهذا يظهر في مسند جابر بن عبد الله [١٤٣] ، وأنس بن مالك [١٤٤] - مثلاً-، وقد ترجم بالرواة عن أنس في مسنده بعنوان ظاهر.

٣ـ بدء الرجال بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة، وقدّم منهم الأربعة الخلفاء، إلا أنه لم تُذكر مرويات: عثمان- رضي الله عنه-، وقد جاء في حاشية المخطوط، بعد نهاية مسند عمر بن الخطاب: «مسند عثمان رضي الله عنه لم يكن من سماع أبي سعد الجَنْزَروذي- محمد بن عبد الرحمن بن محمد-، عن أبي عمرو بن حَمْدان»، ثم أورد مرويات بقية الرجال من الصحابة، والذي يظهر أنه اعتبر فيهم بعض الأوصاف في الغالب، مثل: كثرة المرويات، والقبائل، وأهل القرابة وآل البيت.

٤ـ وضع مسند عائشة رضي الله عنها في مسانيد المكثرين، وأما بقية النساء، فذكرهن مجتمعات في أواخر الكتاب تقريباً، وبدأهن بأمهات المؤمنين في الغالب.

٥ـ ترجم لمسانيد المبهمين والمبهمات، ومن ذلك قوله: «رجل غير مُسمَّى عن النبي- ﷺ-»[١٤٥]، وختم الكتاب بمرويات مجموعة من رجال الصحابة رضوان الله عليهم، بعد نهاية مرويات النساء[١٤٦].

المطلب الرابع: طريقة ترتيب مسند الإمام أبي داود الطيالسي.

يفيد المحققون من أهل الحديث أن الإمام الطيالسي لم يؤلف المسند، وإنما اكتفى من ذلك بروايته[١٤٧]، وقد عني أبو مسعود الرازي- وهو جامع المسند- بأكثر مرويات الطيالسي عن شعبة، وقد بلغ عدد الصحابة الذين لهم رواية فيه (٢٦٧) صحابياً، ويضاف إليهم: عشرة مسانيد على الأقل سقطت من المطبوع[١٤٨]، وعدد أحاديثه (٢٧٦٧) حديثاً، وفيه أحاديث لم ترقم[١٤٩].

ورُتبت أحاديثه على مسانيد الصحابة، كما رُتبت مرويات المكثرين منهم

على حسب من روى عنهم، وتفصيل ذلك كما يلي:

١- رُتبت المرويات فيه على حسب مسانيد الصحابة، حيث بُدئ بمرويات العشرة المبشرين بالجنة[١٥٠]، ثم بمرويات المتوسطين والمقلين[١٥١]، وأولهم: عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وبعدها مرويات الآحاد وهم من لم يرو إلا حديثاً أو حديثين[١٥٢]، ثم مرويات النساء مجتمعات[١٥٣]، ثم مرويات المكثرين من الصحابة رضوان الله عليهم.

وربما رُوي في مسند صحابي، حديث صحابي آخر، لتعلق ذلك بالمتن أو بقصة الإسناد، كما أنه قد يذكر حديث صحابي في موضعين، مثل حديث جندب بن عبدالله- رضي الله عنه-[١٥٤].

٢- رتبت مرويات المكثرين، بحسب من روى عنهم، حيث: بُدئ برواية الرجال عن الصحابة، ثم برواية الأفراد عن الصحابة، ثم برواية النساء عن الصحابة، وقد صنع ذلك فيمن تعددت مروياتهم من المقلين أيضاً في الغالب، وتم جمع المكثرين في موضع واحد متتابعين في آخر المسند.

٣- بدئ ترتيب الرجال بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة، وقُدم فيهم الأربعة الخلفاء رضوان الله عليهم[١٥٥]، ثم بمرويات المتوسطين والمقلين من الصحابة، ثم مرويات الآحاد منهم، ثم مرويات النساء ثم مرويات المكثرين من الصحابة، وهم: جابر بن عبد الله[١٥٦]، ثم عبد الله بن عمر[١٥٧]، ثم أنس بن مالك[١٥٨]، ثم عبدالله ابن عمرو بن العاص[١٥٩]، ثم أبو هريرة[١٦٠]، ثم ابن عباس[١٦١]، وبه خُتم المسند.

٤ ـ ذُكرت النساء في موضع واحد مجتمعات، أثناء مرويات الرجال، بين مرويات الآحاد من الصحابة، ومرويات المكثرين منهم، وقُدم فيهن: فاطمة بنت رسول الله- ﷺ -، ثم أمهات المؤمنين، ثم بقية مرويات الصحابيات رضوان الله عليهن.

٥ ـ تمت الترجمة لمسانيد المبهمين والمبهمات رضوان الله عليهم، بحسب ما جاء في الرواية، كقوله: «عم كثير بن الصلت»[١٦٢].

الخاتمـــة :

تظهر من خلال هذه الدراسة عدة نتائج نجملها فيما يلي :

١ - إن المسـانيـد التي اختلف أهل العلم في بيـان أولـهـا ، إنما هي الكتب التي جمع مؤلفوها أحاديث كل صحابي على حدة ، فلا يورد عليهم ما كان مرتباً على الأبواب ، وإن سمي مسنداً .

٢ - إن من المسـانيـد المنتقـاة مـا يُقـدم على بعـض كتـب السـنن الأربعـة ، مثـل مسنـد الإمـام أحمـد .

٣ - تقديم عدد من أهل العلم للمسانيد المعلة على غيرها ؛ مبنى على فائدتها لأهل التخصص في الغالب .

٤ - جمع الإمام الحميدي وبَقِي بن مَخْلَد - وغيرهما - في مسنديهما بين الترتيب على المسانيد ، والترتيب على الأبواب .

٥ - إن أصحاب المسانيد رتبوها على مسالك معتبرة عندهم ، ولا يسلم قول من يرى عدم ترتيبها مطلقاً .

الهـوامـش:

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٢

(٢) سورة النساء، الآية: ١

(٣) سورة الأحزاب، الآيتان: ٧٠، ٧١.

(٤) يعني خص.

(٥) جامع الأصول (١/٤٣).

(٦) مبحث مرتبة المسانيد، ص: ١٥.

(٧) المدخل إلى كتاب الإكليل: ٣٠.

(٨) لسان الميزان عند ترجمة الطبراني (٣/٩٠).

(٩) معجم مقاييس اللغة، مادة: سند.

(١٠) كما في تهذيب اللغة (١٢/٣٦٥)، مادة: سند.

(١١) تهذيب اللغة (١٢/٣٦٥)، مادة: سند.

(١٢) الصحاح (٢/٤٨٩)، مادة: سند.

(١٣) لسان العرب (٣/٢٢٠)، مادة: سند.

(١٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/٣٤٣).

(١٥) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٨٤).

(١٦) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/٣٤٨).

(١٧) التقييد والإيضاح (٢٢).

(١٨) فتح المغيث (٢/٣٣٣).

(١٩) اليواقيت والدرر شرح شرح – صح – نُخْبة الفِكَر ٢/٥٢٥).

(٢٠) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/٤٠٥).

(٢١) قد تقدم بيان المقصود بالمسانيد هنا، وأن المصنفات على الأبواب المسماة بالمسانيد لا تدخل في هذا الباب، ولا يتأتى استدراكها على مشهور كلام أهل العلم في أوائل المسانيد. وقد أشار إلى ذلك أبو عبد الله: محمد بن عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ) (في المدخل إلى كتاب الإكليل ص٢٠) حيث يقول: «وهم أول من صنف المسند على تراجم الرجال في الإسلام».

(٢٢) هدي الساري: ٦.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٣٤٩/١).

(٢٥) جامع الأصول (٤٤/١).

(٢٦) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٣٤٩/١).

(٢٧) هدي الساري: ٦ .

(٢٨) علوم الحديث: ٣٨.

(٢٩) سؤالات السلمي له: ٣٥٥.

(٣٠) كما في الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي (٢٩٠/٢).

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) الكامل (٢٦٩٤/٧).

(٣٣) مسائل عبد الله للإمام أحمد: (٥٨٦٠).

(٣٤) تأريخ بغداد (٣٠٦/١٣).

(٣٥) تأريخ بغداد ٢٧/٩.

(٣٦) تأريخ بغداد (٣٤٣/٤).

(٣٧) المعجم المؤسس: ١٣٣.

(٣٨) فتح المغيث (٣٤٠/٢).

(٣٩) المصدر نفسه (٨٥/١).

(٤٠) تدريب الراوي (١٧٤/١).

(٤١) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٣٤٨/١).

(٤٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٨٥/٢).

(٤٣) المدخل إلى كتاب الإكليل: ٣٠.

(٤٤) المقدمة، ص: ٢.

(٤٥) علوم الحديث: ٣٨.

(٤٦) النكت على كتاب ابن الصلاح: ١٤٨.

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) مبحث المسانيد المنتقاة، ص١٩.

(٤٩) مقدمة صحيحه: المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل (٤/١).

(٥٠) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٩٤).

(٥١) علوم الحديث: ٢٥٣.

(٥٢) فتح المغيث (٢/٣٤١).

(٥٣) التقييد والإيضاح: ٤٢.

(٥٤) النكت على كتاب ابن الصلاح: ١٤٩.

(٥٥) المسند (٥/٩٦).

(٥٦) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: ١٤٩.

(٥٧) التقييد والإيضاح: ٤٢.

(٥٨) مثل حديث «سدوا الأبواب إلا باب علي» حيث قال ابن حجر (١٨): «حديث مشهور له طرق متعددة، كل طريق منها على انفرادها لا تقصر عن رتبة الحسن»، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية (في منهاج السنة ٣/١٠) أنه: كذب، وهو كما قال وقد فصلت تخريج هذا الحديث ودراسة أسانيده في رسالتي الدكتوراه (تخريج ودراسة الأحاديث المرفوعة في غريب الحديث للإمام الحربي ٣/٤٥١/٩٤).

(٥٩) تنطق "راهويه"، وما في هذا الباب (سيبويه، زنجويه، مردويه) على الوجهين:
أحدهما: راهُـوْيَـه، وهذا هو مذهب المحدثين؛ لأنه الأقرب إلى نطقها بالفارسية، حيث إنها لفظة فارسية.
والآخر: راهَوَيْه، وهو مذهب النحاة وأهل الأدب. (انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١/ ٢٥٨، ومعجم البلدان لياقوت الحموي ١/٢٥٤).
ولعل من أسباب عدول المحدثين إلى نطقها كذلك- مع ما تقدم من كونه أقرب لنطقها بالفارسية- قول إبراهيم النخعي: «وَيْه، اسم شيطان» (كما في المقاصد الحسنة للسخاوي ٤٥٤، وتدريب الراوي للسيوطي١/٣٣٨)، وكذلك تدل على التعجب في اللغة الفارسية.
ومعنى لفظة: راهُوْيَه : الطريق، وهي لقب إبراهيم والد: إسحاق ؛ لأنه ولد في طريق مكة، فقالت المراوزة: راهُوْيَه، والطريق بالفارسية: راه و ويه. (انظر: تأريخ بغداد للخطيب البغدادي ٦/٣٤٧).
وكان إبراهيم- والد إسحاق- يكره هذا اللقب، وكان الإمام أحمد إذا أراد ذكره لم ينسبه إلى لقب أبيه، وإنما يقول: إسحاق بن إبراهيم الحنظلي.

(٦٠) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/٤٤٧).

(٦١) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/٣٦٦).

(٦٢) التقييد والإيضاح للعراقي: ٤٢.

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (١٤٨/١).

(٦٥) انظر: جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس لأبي عبد الله: محمد بن أبي نصر الحميدي: ١٧٧.

(٦٦) البحر الزخار (٦٤٤/٢٤٤/٢).

(٦٧) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي (٣٤١/٢).

(٦٨) (٦٩/١).

(٦٩) المدخل إلى كتاب الإكليل: ٣٢.

(٧٠) الجامع لأخلاق الراوي (٢٩٥/٢).

(٧١) تاريخ بغداد، عند ترجمة يعقوب بن شيبة (٢٨١/١٤).

(٧٢) سير أعلام النبلاء (٤٧٦/١٢).

(٧٣) بتحقيق: كمال يوسف الحوت (ط١/ ١٤٠٥هـ) في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت.

(٧٤) اختصار علوم الحديث: ٦٤.

(٧٥) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي (٣٤٢/٢).

(٧٦) المعجم المفهرس: ١٢٨، ١٢٩.

(٧٧) ص١٩.

(٧٨) المعجم المفهرس: ١٢٨، ١٢٩.

(٧٩) فتح المغيث (٣٤١/٢).

(٨٠) الرسالة المستطرفة: ٦٠.

(٨١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢٩٢/٢).

(٨٢) علوم الحديث: ٢٥٣.

(٨٣) مثل السخاوي في فتح المغيث (٣٤١/٢) على هذه الصورة بهذين الكتابين، فأفاد صنيعه أنهما ملحقان بالمسانيد، وقد رتب الإمام الطبراني المرويات على مسانيد الصحابة وقسمهم على رجال ونساء، وبدأ الرجال بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة، ثم ساق باقي الصحابة، ورتبهم على حروف المعجم، وبدأ بأصحاب الأسماء ثم بأصحاب الكنى، وبدأ النساء بمسانيد بنات النبي ﷺ ثم أعقبهن بزوجاته ﷺ ثم ساق بقية النساء على حروف المعجم، وقسمهن كطريقته في تقسيم الرجال، إلا أنه زاد في النساء قسم للمبهمات من الصحابيات رضوان الله عليهن.

(٨٤) سير أعلام النبلاء (٣٨٨/١٣).

(٨٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢٩٢).

(٨٦) علوم الحديث: ٢٥٣.

(٨٧) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي (٢/٣٤١).

(٨٨) المدخل إلى كتاب الإكليل: ٣٠.

(٨٩) المبحث الأول من هذا الفصل، ص٣١.

(٩٠) سيأتي إذن شاء الله - توضيحه في ص٣٣.

(٩١) في جذوة المقتبس لأبي عبد الله: محمد بن أبي نصر الحميدي، ت ٤٨٨-، ص١٧٧.

(٩٢) نشر المجلس العلمي بالباكستان عام ١٣٨٢هـ.

(٩٣) انظر: (ح ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ١١، ٥١، ٥٢، ٥٨، ٥٩، ٦٢، ٦٣، ٧٠، ٧٣، ١٢٦، ١٣٣، ١٣٩، ١٥٢، ١٥٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٢٨ - مقرون-، ٢٩٤، ٣٠٣، ٣٣٥، ٣٤٩، ٣٧٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٤٣٣، ٤٣٨، ٤٣٩، ٥٢٥، ٥٤٠، ٦١٥، ٦٤٣، ٦٤٥ - مقرون -، ٦٤٨ - مقرون-، ٧٠٣، ٧١٢ - مقرون -، ٧٦٠، ٩٠٦، ٩٢١، ٩٤٤، ١٠٠١، ١٠٣١، ١٢٠٦).

(٩٤) سير أعلام النبلاء ١٠/٦٢٠.

(٩٥) نبه المحقق إلى أن في بعض النسخ - المخطوطة - تبويب بذلك في المتن، والمحقق تارة يجعلها في المتن، وتارة يشير إليها في الهامش، والأولى إبقاء تبويبات النسخ المخطوطة في المتن.

(٩٦) (١/٢٢٠).

(٩٧) برنامجه ١٩٨.

(٩٨) المعجم المؤسس ٢/٣٢.

(٩٩) إطْراف المُسْنِد المُعْتَلِي بأطراف المُسْنَد الحنبلي ١/١٧٢.

(١٠٠) ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند ١٧١.

(١٠١) نظر: ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند لابن عساكر ٣٣، وخصائص المسند لأبي موسى المديني ٢٣، والتذكرة في معرفة رجال الكتب العشرة للحسيني١/٣.

(١٠٢) نشر الميمنية بمصر، الطبعة الأولى سنة ١٣١٣هـ، وهي التي صورتها دار الفكر، والمكتب الإسلامي في بيروت، وهي في ستة مجلدات.

(١٠٣) في ٥/٩٦.

(١٠٤) (٤/١٠٣).

(١٠٥) سير أعلام النبلاء ١٣/٥٢٤.

(١٠٦) (٤/٩٤١٩).

(١٠٧) (٣/٤٠٠).

(١٠٨) (٤/٢).

(١٠٩) (٤/٢٣٩).

(١١٠) (١/١٩٩).

(١١١) (٥/١١٣).

(١١٢) (٤/٢١٢).

(١١٣) (٥/٣١٢).

(١١٤) (٣/٤٢٩).

(١١٥) (٤/٢٢١).

(١١٦) المعجم المفهرس (١/١٩٩).

(١١٧) ٤/٦٤، ٦٨، ٥/٣٧٧، وغيرها.

(١١٨) (٦/٢٩).

(١١٩) (٦/٢٩).

(١٢٠) (٦/٢٨٢).

(١٢١) في: ٤/٦٨، ٥/٢٧١، ٢٧٠، ٣٨٠، ٦/٢٨٨، ٤٢٣..

(١٢٢) (٥/٣٧١).

(١٢٣) (٦/٤٦٤).

(١٢٤) (٦/٤٦٤).

(١٢٥) (٦/٤٦٦).

(١٢٦) (٦/٤٦٦).

(١٢٧) (٦/٤٦٧).

(١٢٨) مسند المكيين ٣/٤٠٠.

(١٢٩) (٣/٤١٦).

(١٣٠) (٣/٤٩٣).

(١٣١) وهي التي حققها، العلامة حسين سليم أسد، ونشرتها دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى لعام ١٤٠٤هـ

(١٣٢) وهو في زوائد عدة مصادر مسندة، منها مسند أبي يعلى على الكتب الستة.

(١٣٣) مقدمة: المطالب العالية (١/٤٧).

(١٣٤) ١٠/٥٣٦، والمختصر (١٠/٦٩١).

(١٣٥) الكلام عنه بحسب الرواية المختصر المطبوعة، وهي رواية: أبي عمر: محمد بن حَمْدان الحِيْري، التي حققها حسين سليم أسد، ونشرتها دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى عام ١٤٠٤هـ.

(١٣٦) يعني على حسب الرواة عنهم.

(١٣٧) (٣/٥ إلى ٣/٢٧٦).

(١٣٨) (من ٣/٢٧٦).

(١٣٩) (١٢/٧٩).

(١٤٠) (١٢/٢٠٣ إلى ٢٩٨)

(١٤١) (١٢/٣٠٢)

(١٤٢) (١٣/ من ١٠٠، إلى ٥٥٠).

(١٤٣) (٤/١٠)

(١٤٤) (٥/٣٠٢).

(١٤٥) (١٢/٢١٦).

(١٤٦) (١٣/ من ١٠٠، إلى ٥٥٠).

(١٤٧) تقدم تفصيل ذلك في ص١٣.

(١٤٨) في مطبعة دائرة المعارف النظامية بمدينة حيدر آباد في الهند، سنة ١٣٢١هـ، تحت إشراف محمد أنوار الله خان، ومحمد عبد القيوم.

(١٤٩) من ذلك مثلاً: ما بعد (ح ٣٧٩)، و(ح ٥٨١).

(١٥٠) إلى ص٣٣.

(١٥١) إلى ص: ١٦٢ تقريباً.

(١٥٢) من (ص: ١٦٢) تقريباً إلى (ص: ١٩٦)، وفي بداية الجزء الخامس (كما في ص: ١٤٩ من المطبوع) كُتب: «فيه مسانيد المقلين والآحاد»، وكذا في بداية الجزء السادس ص ١٧٣ كتب أيضاً: «جماعة من المقلين والآحاد، وشيء من حديث عائشة رضي الله عنها».

(١٥٣) من ص: ١٩٦.

(١٥٤) انظر: ص: (١٢٦)، وص: (١٧٧).

(١٥٥) إلى (ص: ٣٣).

(١٥٦) ص: ٢٣٢.

(١٥٧) ص: ٢٤٨.

(١٥٨) ص: ٢٦٤.

(١٥٩) ص: ٢٩٧.

(١٦٠) ص: ٣٠٣.

(١٦١) ص: ٣٣٩.

(١٦٢) ص: ١٩٤.

فهرس المصادر والمراجع :

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين لأبي عبد الله : محمد بن عبدالواحد بن أحمد الضياء المقدسي الحنبلي، تحقيق : د. عبد الملك بن عبدالله بن دهيش، نشر : مكتبة النهضة في مكة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٣ ـ اختصار علوم الحديث لأبي الفداء : إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي- مع الباعث الحثيث لأحمد شاكر-، نشر : دار العاصمة في الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٤ ـ البحر الزخار- مسند البزار- لأبي بكر : أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق : محفوظ الرحمن زين الله، نشر : مؤسسة علوم القرآن في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٥ ـ برنامج محمد بن جابر الوادي آشي، تحقيق : محمد الحبيب الهيلة، نشر : مركز البحث العلمي في مكة المكرمة، طبعة ١٤٠١هـ.

٦ ـ بغية الباحث عن زوائد الحارث، لعلي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق : مسعد عبد الحميد، نشر : دار الطلائع في القاهرة.

٧ـ تاريخ بغداد لأبي بكر : أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، نشر : دار الكتب العلمية في بيروت.

٨ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لعبد الرحمن بن أبي بكرالسيوطي، نشر : دار الباز في مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

٩ ـ تذكرة الحفاظ لأبي عبد الله : محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، نشر : دار الفكر العربي.

١٠- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح لعبد الرحيم بن الحسين العراقي، نشر : دار الحديث في بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

١١- تهذيب الأسماء واللغات لأبي زكريا: يحيى بن شرف النووي، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت.

١٢- تهذيب اللغة لأبي منصور: محمد بن أحمد الأزهري، نشر: دار القومية العربية في مصر، طبعة ١٣٨٤هـ.

١٣- ثبت أبي جعفر: أحمد بن علي البلوي الوادي آشي، تحقيق: عبد الله العمراني، نشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

١٤- جامع الأصول من أحاديث الرسول لأبي السعادات: المبارك بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، نشر: دار الفكر في بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

١٥- الجامع المسند الصحيح المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه لأبي عبد الله: محمد بن إسماعيل البخاري، نشر: بيت الأفكار الدولية في الرياض، طبعة ١٤١٩هـ.

١٦- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأبي بكر: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، نشر: مكتبة المعارف في الرياض، طبعة ١٤٠٣هـ.

١٧- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس لأبي عبد الله: محمد بن فتوح الحميدي، نشر: الدار المصرية ١٩٦٦م.

١٨- سؤالات أبي عبد الرحمن: محمد بن الحسين بن محمد السَلمي، للدراقطني في الجرح والتعديل، تحقيق: سليمان آتش، نشر: دار العلوم في الرياض ١٤٠٨هـ.

١٩- سنن الدارمي، انظر: مسند الدارمي.

٢٠- سير أعلام النبلاء لأبي عبد الله: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، نشر: مؤسسة الرسالة في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٢١ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري، نشر: دار العلم للملايين في بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.

٢٢ـ صحيح البخاري، انظر: الجامع الصحيح المختصر.

٢٣ـ صحيح مسلم، انظر: المسند الصحيح المختصر.

٢٤ـ علل الترمذي الكبير، ترتيب أبي طالب: محمود بن علي القاضي، تحقيق: حمزة ديب، نشر: مكتبة الأقصى في الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٥ـ العلل ومعرفة الرجال لأبي عبد الله: أحمد بن محمد بن جنبل الشيباني، رواية: ابنه عبد الله، تحقيق: وصي الله عباس، نشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٦ـ علوم الحديث لأبي عمرو: عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرَزوري ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، نشر: دار الفكر في دمشق، ١٤٠٦هـ.

٢٧ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، نشر: المكتبة السلفية في المدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ.

٢٨ـ فهرسة أبي بكر: محمد بن خير الأموي الإشبيلي، نشر: مطبعة قومش في سرقسطة، الطبعة الثانية ١٣٨٢هـ.

٢٩ـ القاموس المحيط لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، نشر: مؤسسة الرسالة في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٣٠ـ القول المُسَدَّد في الذب عن مسند الإمام أحمد لأبي الفضل: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نشر: إدارة ترجمان السنة في باكستان، الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ.

٣١ـ الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد: عبد الله بن عدي الجَرجاني، نشر: دار الفكر في بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٢ـ لسان العرب لأبي الفضل: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، نشر: دار صادر في بيروت.

٣٣ـ لسان الميزان لأبي الفضل: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نشر: دار الفكر في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٣٤ـ المدخل إلى كتاب الإكليل لأبي عبد الله: محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم النيسابوري، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، نشر: دار الدعوة، في الإسكندرية.

٣٥ـ مسائل عبد الله بن الإمام أحمد: انظر العلل ومعرفة الرجال.

٣٦ـ مسند أبي بكر: عبد الله بن الزبير الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: عالم الكتب في بيروت.

٣٧ـ مسند أبي بكر: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، نشر: درا الوطن العربي في الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٣٨ـ مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، لأبي بكر: أحمد بن علي بن سعيد الأموي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، نشر: المكتب الإسلامي في دمشق، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.

٣٩ـ مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي، نشر دار المعرفة في بيروت.

٤٠ـ مسند أبي سعيد: الهيثم بن كليب الشاشي، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، نشر: مكتبة العلوم والحكم في المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٤١ـ مسند أبي محمد: عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: عبد الله هاشم، نشر: حديث أكادمي في باكستان ١٤٠٤هـ.

٤٣ـ مسند أبي يعلى أحمد بن علي المثنى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، نشر: دار المأمون للتراث في دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٤٤ـ مسند أمير المؤمنين: عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأبي يوسف: يعقوب بن شيبة بن الصلت، تحقيق: كمال يوسف الحوت، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية في بيروت، ١٤٠٥هـ.

٤٥ـ مسند إسحاق بن رَاهُوْيه، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، نشر: مكتبة الإيمان في المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٤٦ـ مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، نشر: دار صادر في بيروت.

٤٧ـ مسند البزار، انظر: البحر الزخار.

٤٨ـ مسند أبي بكر: محمد بن هارون الرُّوياني، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، نشر: مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٤٩ـ مسند الشهاب لأبي عبد الله: محمد بن سلامة القضاعي، تحقيق: حمدي السلفي، نشر: مؤسسة الرسالة في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٥٠ـ المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل لأبي الحسين: مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التراث العربي في بيروت.

٥١ـ مسند سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه لأبي عبد الله: أحمد بن إبراهيم بن كثير الدورقي، تحقيق: عامر حسن صبري، نشر: دار البشائر الإسلامية، في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧ع.

٥٢ـ مسند عائشة رضي الله عنها، لأبي بكر: عبد الله بن أبي داود السجستاني، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين، نشر: مكتبة دار الأقصى في الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٥٣- مسند عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه، لأبي محمد: يحيى بن محمد بن صاعد، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، نشر: مكتبة الرشد في الرياض.

٥٤ـ مسند عبد الله بن المبارك، تحقيق: صبحي السامرائي، نشر: مكتبة المعارف

في الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٥٥- مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، تخريج أبي أمية: محمد بن إبراهيم الطَرْسُوسي، تحقيق: أحمد راتب، نشر: دار النفائس في بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ.

٥٦- مسند عمر بن الخطاب ؟، لأبي بكر: أحمد بن سلمان بن الحسن النَّجاد البغدادي، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، نشر: مكتبة العلوم والحكم في المدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٥٧- معجم البلدان لياقوت بن عبد الله الحموي، نشر: دار صادر في بيروت ١٤٠٤هـ.

٥٨- المعجم المؤسس- أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة- لأبي الفضل: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد شكور، نشر: مؤسسة الرسالة في بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٥٩- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي، تحقيق: محمد عثمان، نشر: دار الكتاب العربي في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٦٠- المنتخب من المسند الكبير، لعبد -صح- بن حميد، تحقيق: صبحي السامرائي، نشر: مكتبة السنة في القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٦١- المنتظم في تأريخ الأمم والملوك لأبي الفرج: عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٦٢- المنتقى من مسند المقلين لدَعْلَج بن أحمد السِّجزي، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجُديع، نشر: مكتبة دار الأقصى في الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٦٣- النكت على مقدمة ابن صلاح لأبي عبد الله: محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، نشر: دار

أضواء السلف في الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٦٤ـ النكت على كتاب ابن الصلاح لأبي الفضل: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: مسعود عبد الحميد السعدني، نشر: دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٦٥ـ هدي الساري -مقدمة فتح الباري- لأبي الفضل: أحمد بن عليبن حجر العسقلاني، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٦٦ـ اليواقيت والدرر شرح شرح -صح- نُخْبة الفِكَر لمحمد بن عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: ربيع بن محمد السعودي، نشر: مكتبة الرشد في الرياض، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.